

شركات وادي السليكون تتهاى لمواجهة إدارة بايدن معركة إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار وكبح التأثير القوي

لم يبدد فوز جو بايدن في الانتخابات الأمريكية مخاوف عمالقة التكنولوجيا من مواجهة أخرى تفوق حقبة الرئيس دونالد ترامب، حيث تتأهب أوساط وادي السليكون لقرارات مصيرية تدرسها الحكومة للحد من التأثير القوي وكبح الاحتكار الذي تمارسه هذه الشركات.

مسؤوليتها عن المحتوى الذي ينشره الآخرون.

وكان هذا القانون هدفاً لانتقادات اليسار واليمين، رغم أن ناشطين في الحقوق الرقمية حذروا من أنه أساس لحرية التعبير على الإنترنت.

وقال بايدين إنه يجب "إلغاء" القسم 230 لكنه لم يقدم تفاصيل عن أي خطة لإصلاح القانون.

وقال روبرت أتكينسون رئيس مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار إن "تعليقات بايدين هي خطابات انتخابية أكثر من أي شيء آخر ولا يتوقع دفعة قوية لإلغاء القانون نظراً إلى أهميته الكبرى على الإنترنت".



داريل ويست
الديمقراطيون على حد
السواء سيزيدون الرقابة

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يعكس بايدين مسار إدارة ترامب من خلال دعم حيادية الشبكة، الأمر الذي يتطلب من مزودي الإنترنت السماح بالوصول إلى كل الخدمات دون تمييز أو رسوم غير عادلة. وستواجه إدارته أيضاً خيارات بشأن الخصوصية عبر الإنترنت ووصول جهات إنفاذ القانون إلى المحتوى المشفر، وهي من نقاط الخلاف الرئيسية بين واشنطن والسليكون فالي.

وأشار مساعده بايدين إلى دعمهم "تسريع الخصوصية على النمط الأوروبي" للتحكم في طريقة استخدام شركات التكنولوجيا البيانات الشخصية، لكن من المحتمل أن يواجهوا تحديات مع الألفية الجمهورية في مجلس الشيوخ، وفقاً لآتكينسون.

ولفت آتكينسون إلى أنه من المرجح أن يعكس بايدين خطوة ترامب بشأن "فصل" اقتصادي الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي سيشكل مصدر ارتياح لقطاعات التكنولوجيا المتشابهة بشكل متزايد في البلدين.

وأشار آخرون إلى أن بايدين قد يضطر إلى اتخاذ خيارات للأمن القومي يمكن أن تعضد بكن وتؤثر على شركات مثل "هواوي" و"تيك توك" التي تم استهدافها في عهد ترامب.

وقال بوب أودونيل المحلل في شركة "تيكنايسيز"، "أشعر بان بايدين سيبقى قاسياً مع الصين".

وأضاف "أمل بان يتمكن من القيام بذلك بطريقة أكثر إنتاجية. لا يمكننا تجاهل حقيقة أننا في اقتصاد عالمي وهناك الكثير من التبعية بين البلدين".



ضغوط المسألة

نيويورك - أشادت أوساط السليكون فالي بفوز الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لكنها تتوقع مواجهة عدم ثقة من السياسيين من جميع الأطياف الذين يشعرون بالقلق إزاء القوة المطلقة لعمالقة التكنولوجيا.

وقال داريل ويست الباحث في مركز الابتكار التكنولوجي في معهد بروكينغز "تعرف شركات التكنولوجيا الكبرى أن الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء يشعرون من الطريقة التي تتصرف بها الصناعة ويستعدون لمزيد من الرقابة والتنظيم".

وتأتي المرحلة الانتقالية هذه وسط تزايد "سلطة التكنولوجيا" فيما يناضل المشرعون وصانعو السياسات لإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والهجرة وغيرها من القضايا الخلافية.

ومن المقرر أن تستمر الإجراءات القضائية للسلطات الأميركية ضد "غوغل" و"امازون" و"فيسبوك" و"أبل" بسبب إساءة استخدام مركزها الناقد بعد تولي جو بايدن منصبه في 20 يناير.

ومن المتوقع أن تستمر الشكاوى المقدمة من الحكومة وولايات أميركية في أكتوبر ضد مجموعة "غوغل" بسبب سعيها الاحتكاري غير القانوني للبحث والإعلانات عبر الإنترنت لسنوات. ويمكن أيضاً استهداف "أبل" و"فيسبوك" و"امازون" التي تواجه أصلاً إجراءات قانونية عدة.

ويرغب الجناح اليساري المتطرف للحزب الديمقراطي بالقضاء على هذه المجموعات. لكن دانيال أيفز من شركة "ويديوش سيكويرايز" قال "بما أنه من المرجح أن يحتفظ الجمهوريون بالغالبية في مجلس الشيوخ، يستبعد المستثمرون إمكان إقرار تغييرات كبيرة في قوانين مكافحة الاحتكار".

وسيستخدم التوجه الذي ستأخذه هذه الدعاوى القضائية أيضاً على هوية وزير العدل ورئيس وكالة حماية المستهلك، وهما منصبان سيتعين على جو بايدن تجديدهما.

ومع ذلك، يفترض أن تكون العلاقات بين البيت الأبيض وعمالقة الإنترنت أقل اضطراباً مما كانت عليه في عهد دونالد ترامب خصوصاً بعد حرص العديد من الوجوه التكنولوجية البارزة من أمثال بيل غيتس وجيف بيزوس وشيريل ساندبرغ على تهنئة جو بايدن بعد فوزه.

كذلك، تربط علاقة وثيقة بين نائبة الرئيس المنتخب كامالا هاريس السناتورة من ولاية كاليفورنيا بالقطاع. يأتي الانتقال وسط نقاش حاد في واشنطن حول قواعد الإنترنت بما في ذلك مسؤولية وسائل التواصل الاجتماعي والخصوصية على الإنترنت. ويبدو أن الموضوع الأكثر إثارة للجدل هو ما يسمى بقانون القسم 230 الذي يحمي الخدمات عبر الإنترنت من

من جهته، قال الاستشاري في الاستثمار محمد الصادق جينون إن "نسبة النمو المتوقعة به في المئة هي نسبة متفائلة للغاية، وفي أقصى الحالات يمكن تسجيل 2 في المئة نمواً في كامل 2021".

ونكر أن "الوضع الاقتصادي يتسم بصعوبة تعافي قطاعات رئيسية، مثل السياحة والخدمات التي لن تتعافى قبل 2021، وأيضاً صعوبة اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، نتيجة تراجع التصنيف السبادي لتونس". وأضاف "حتى لو استطعنا الاستدانة، فإن نسبة الفائدة ستكون بحوالي 9 في المئة دون اعتبار العمولات التي تحصل عليها شركات الوساطة.. خيار الاستدانة غير جيد حيث تجاوز الدين العام 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي".

فاتورة الإغلاق الاقتصادي في تونس تدفعها المطاعم والمقاهي

توقف الأنشطة وخفض الرواتب وتسريح العمال من تداعيات الوباء



مقاهي تنتظر من يوقظها

ويبدي أصحاب المقاهي استعدادهم لاستغلال 30 أو 50 في المئة من عدد الكراسي مع استخدام الفضاءات الخارجية شرط التراجع عن قرار الحظر الليلي للعمل الذي يوفر الرزق لآلاف من العاملين في مهن ليلية.

وكان قطاع المقاهي والمطاعم آخر العائدين إلى العمل في نهاية مايو الماضي بعد فترة إغلاق استمرت منذ مارس إلى 27 مايو، وهو ما تسبب في تسريح الآلاف من العاملين أو خفض رواتبهم. وتسبب الغلق المبكر للمقاهي وترتبات تقيد النشاط بمنع التجمعات والجلوس فيها ولعب السورق، في نزول نشاط المهني لأكثر من 50 في المئة، ما دفع صاحب العمل إلى خفض الرواتب في مرحلة أولى، ثم اللجوء إلى التسريح.

ووفق رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المقاهي "يوجد أكثر من 20 ألف مهني، ويشغل القطاع 120 ألف عامل، 40 ألفاً منهم يباشرون عملهم و80 ألفاً آخرين في حالة بطالة".

وسبق أن نفذ عمال المقاهي والمطاعم في 16 أكتوبر الماضي تحركات احتجاجية في محافظات تونسية مختلفة ضد القرارات الحكومية مطالبة بحمايتهم من تداعيات الغلق وحظر التجول الليلي

في نحو سبع محافظات، من بينها إقليم تونس الكبرى، الذي يقطنه نحو 4 ملايين شخص ويمثل منطقة التركيز الكبرى للمقاهي وصالونات الشاي والمطاعم السياحية.

وتتوقع الحكومة إيرادات ضريبية بقيمة 9.32 مليار دولار في نهاية 2020، و10.6 مليار دولار في 2021. وبسبب مستجدات الوباء في 2020، فقد غيرت حكومة تونس توقعات العجز في ميزانية الدولة من 3 في المئة إلى 14 في المئة. وأمام تراجع الإيرادات وتصاعد العجز، تشير توقعات خبراء إلى لجوء الحكومة إلى البنك المركزي لإصدار سندات تحصل بموجبها على سوية لسد العجز المالي.

لكن حسن حذر من أن هذه الألية "قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي إمكانية ارتفاع مستوى التضخم وتراجع سعر صرف الدينار".

المسألة التي أضرت بالعمال وأصحاب المقاهي والمطاعم. وخلفت موجة الغلق الأولى في تونس تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية، حيث خسر أكثر من 110 آلاف شخص عملهم خلال الربع الثاني من العام، وارتفعت نسبة البطالة إلى 18 في المئة، وسط توقعات بأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى مليون عاطل في نهاية العام الحالي، مقابل 650 ألفاً في بداية 2020.

وقال رئيس الغرفة الوطنية للمقاهي، محمد فوزي الحنفي في تصريح لـ"العرب"، "نحن ضحية قرارات الحكومة ولم نر نادلاً أو عاملاً بمقهى أصيب بالفايروس".

50 في المئة نسبة تراجع نشاط المقاهي بسبب الحظر ما دفع إلى خفض الرواتب وتسريح العمالة

وأضاف الحنفي "كان يجب على الحكومة عندما الزمتنا بالتوقف عن العمل مساء أن تعوض للمتضررين في القطاع، وهذه القوانين تعسفية". وحذر السلطات من خروج العاطلين للشوارع احتجاجاً على تردي أوضاعهم المعيشية في صورة عدم مراجعة الحكومة للقرارات التي اتخذتها.

الوباء يعكس خيارات صعبة في قانون الموازنة التونسية

تونس - من المتوقع أن تجد الحكومة التونسية نفسها أمام خيار إجباري في قانون موازنتها للعام المقبل 2021، مرتبط بوقف زيف المداخيل المالية، بدلاً من وضع خطة إعادة إنعاش الاقتصاد المحلي.

وتضررت المالية العامة لتونس خلال 2020، تحت ضغوطات تآثر الصادرات سلبيًا، وبتباطؤ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توقف كامل في حركة السياحة الوافدة، قابله ارتفاع النفقات بسبب تفشي فيروس كورونا. ونسبت الأناضول للخبير الاقتصادي وزير التجارة الأسبق محسن حسن قوله إن "الهدف الأساسي لقانون المالية لعام 2021، ليس دفع النمو أو إنعاش الاقتصاد، بل فقط إيقاف زيف المالية العمومية". وأضاف حسن أن "الميزانية ليست لها مخصصات تنموية لإصلاح

المالية العمومية"، مستبعداً إمكانية تحقيق نسبة النمو المستهدفة (4 في المئة)، والتي قال إن تحقيقها يحتاج إلى 3 سنوات.

وتوقع أن يبلغ حجم نفقات الدولة لعام 2020 نحو 18.7 مليار دولار مقابل 17.1 مليار دولار في قانون المالية الأصلي، بزيادة 1.62 مليار دولار. ووفقاً لمشروع القانون الجديد، تبلغ موازنة 2021 نحو 52.6 مليار دينار (19.1 مليار دولار)، بزيادة 1.8 في المئة عن الميزانية التعديلية لعام 2020.

واعتبر حسن أن سنة 2020 "استثنائية بكل المقاييس وغيرت كل المعطيات، حيث سجلت تراجعاً في الموارد الجبائية بـ5.6 مليار دينار، وارتفاع نفقات الدولة بشكل كبير نتيجة الأزمة الصحية".

مسعى لمكافحة تفشي فايروس كورونا. وبحسب إحصائيات غير رسمية، يشغل قطاع المقاهي والمطاعم أكثر من 20 ألف تونسي، يعمل جزء كبير منهم من دون تغطية اجتماعية. وكشفت دراسة أصدرها معهد الإحصاء الحكومي أن 35 في المئة من مجموع 1.5 مليون تونسي يعملون في القطاع الموازي ويشغلون في القطاع الخدماتي بما في ذلك المقاهي والمطاعم والسياحة.

ويشتكي عمال المقاهي والمطاعم في تونس من الدفع بهم نحو البطالة من دون أي نوع من التغطية الاجتماعية أو التعويض، بعد فرض الحكومة قرارات حظر التجول الليلي وتقييد العمال في قطاعات السياحة.

وقال صالح الحمروني وهو عامل بمقهى بالعاصمة "إن عدداً كبيراً من المقاهي أغلقت أبوابها، وقرارات رئاسة الحكومة مسقطا ولم تأخذ بعين الاعتبار وضعيات العمال في القطاع، رغم التزامنا بالبروتوكول الصحي من تباعد اجتماعي وتعقيم الفضاء وارتداء الكمامات.. لم أر موجبات بان تغلق المقاهي في الساعة الرابعة".

وتساءل في تصريح لـ"العرب" "كيف أقرت السلطات هذا القرار في وقت تكتض فيه وسائل النقل من حافلات ومترو خفيف وأسواق وفضاءات؟" وأشار إلى أن "حلول الحكومة غير مقنعة، وستنظم مسيرة سلمية نحو القصر الرئاسي بقرطاج للنظر في

تحملت المقاهي والمطاعم في تونس الجزء الأكبر من فاتورة حظر التجول والإغلاق الاقتصادي لمكافحة كورونا، حيث تراجع نشاطها إلى النصف واضطرت إلى خفض كبير في الرواتب وتسريح العمالة ما عمق معضلة البطالة التي تعانيها البلاد في ظل إشكاليات لا حصر لها.



خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - قوضت إجراءات الإغلاق وحظر التجول الليلي نشاط المقاهي حيث فقدت مرتادها المقدرين بمئات الآلاف، ما راكم زيف الخسائر ودفع إلى بق ناغوس الخطر ومطالبة الحكومة برفع الحظر وتعويض الخسائر في وقت يكافح فيه القطاع من إشكاليات غياب التغطية الاجتماعية والصحية.

وأكد رئيس الغرفة الوطنية للمقاهي، فوزي الحنفي، الثلاثاء، أن عدداً كبيراً من المقاهي وقاعات الشاي أغلقت تماماً بسبب تأثيرات جائحة كورونا.

وأضاف الحنفي أن "العشرات من المقاهي وقاعات الشاي قد أغلقت تماماً بسبب الموجة الأولى لفايروس كورونا ولم يتمكن أصحابها من دفع الأديات ومعلوم التصوغ، حيث تم غلق 18 مقهى في صفاقس (جنوب) ويجه عدد من قاعات الشاي المتواجدة في منطقة البحيرة (ضواحي العاصمة) إلى الغلق التام".



محمد فوزي الحنفي
نحن ضحية قرارات
حكومية و80 ألف
عامل في حالة بطالة

وأوضح رئيس الغرفة الوطنية للمقاهي أن أصحاب المقاهي أصبحوا يشغلون ثلث العملة بسبب عجزهم عن تسديد الأجور ووقف المدخول، منتقداً في ذات الإطار عدم تفاعل رئاسة الحكومة مع هذا الموضوع من خلال تقديمها لمساعدات مالية مقابل الضرائب التي يدفعها أصحاب المقاهي والمطاعم وإلى العمال والسماح لهم بمواصلة العمل طيلة اليوم وخلال فترة حظر التجول من خلال تقديم طلبات الحرفاء دون دخولهم المحلات.

وكانت الحكومة التونسية أعلنت يوم 29 أكتوبر الماضي قرار غلق المقاهي والمطاعم بداية من الساعة الرابعة مساءً (بتوقيت تونس) مع احترام طاقة الاستيعاب المحددة بـ30 في المئة في الفضاءات المغلقة و50 في المئة في الفضاءات المفتوحة، ضمن حزمة من الإجراءات الجديدة تم الإعلان عنها في